أَثر كثرة الاستعمال في حذف الأفعال والأسماء في العربية

أ.د. عبد الستار مهدي علي
جامعة بابل/ كلية التربية الأساسية

المقدمة:

دراسة ظاهرة من ظواهر اللغة العربية تعني الوقوف على وجه من وجوه اِعجاز هذه اللغة الكريمة، التي شَّرفها الله تعالى، فأنزل بها كتابه الكريم، ويعد (الإيجاز) أبرز سمات هذه اللغة، فالعرب إلى الإيجاز أميل، وعن الإكثار أبعد، وقد اخترت احدى طرائق الوصول إلى هذا الإيجاز موضوعاً لهذه البحث، وهو (أثر كثرة الاستعمال في حذف الأفعال والأسماء في العربية).

وعلة (كثرة الاستعمال) واحدة من ابرز الوسائل التي اعتمدها العربي وصولاً إلى الكلام الموجز الخفيف على اللسان، وكانت هذه العلة حاضرة في تفسير كثير من ظواهر اللغة، وأساليب الكلام، ولا يستطيع بحث في مثل هذه الصفحات أَنْ يحيط بجزيئات مثل هذا الموضوع كلّها، فما حذف، كما يرى سيبويه، لكثرة استعمالهم، كثيرٌ، وهو أكثر من أن يحصى، وما يحذف عند ابن جني أكثر من أن يذكر، ويأتي هذا البحث للكلام على أثر (كثرة الاستعمال) في حذف الأفعال والاسماء، بعد أن درس الباحث في بحث سابق أثر هذه العلة في حذف الحروف، وهو الميدان الأوسع في هذا الحذف من بين أقسام الكلام العربي.

اقتضت طبيعة الموضوع أن يقوم على مقدمة، وتمهيد: يتناول علة (كثرة الاستعمال) في التراث اللغوي العربي، وأثرها في صور التغيير في المبنى والمعنى من الكلام العربي، كما ضم مبحثين، الأول: أثر كثرة الاستعمال في حذف الأفعال، والثاني: أثر كثرة الاستعمال في حذف الاسماء، وختم البحث بخاتمة ضمت ابرز النتائج التي توصل اليها البحث.

اعتمد البحث أمات كتب النحو واللغة. في مقدمتها: كتاب سيبويه، والمقتضب، وكتب ابن جني، والرضي، وغيرها، ولم ينسَ الباحث الرجوع إلى بعض كتب المحدثين، وصولاً إلى الإحاطة بجوانب الموضوع، ومذاهب النحاة في المسائل المطروحة، وما يتمناه الباحث هو ان يشارك هذا الجهد المتواضع في خدمة هذه اللغة الكريمة. والله الموفق.

التمهيد

كثرة الاستعمال في التراث اللغوي العربي

المعروف أَنَّ العرب إلى الإيجاز أميل، وعن الإكثار أبعد، والاشارة عندهم أبلغ من العبارة، وكانوا يأتون بالحرف الواحد فيغني عن الكلام الكثير المتناهي في الطول، فجاؤوا بحروف الاستفهام، والشرط، والعطف، ما يدلل على إيثارهم قوة الإيجاز[١] وكان الحذف أحد سبلهم لتحقيق هذه الغاية (لأن الكلام اذا طال كان الحذف اجمل)[٢]، يقول ابن جني في العرب: (. . . إنهم إلى الإيجاز أميل، وبه أعنى، وفيه أرغب ألا ترى إلى ما في القرآن، وفصيح الكلام من كثرة الحذوف، كحذف المضاف، وحذف الموصوف، والاكتفاء بالقليل من الكثير، فهذا ونحوه، مّما يطول ايراده وشرحه، مما يزيل الشك عنهم في رغبتهم فيما خفَّ وأوجز، عّما طال وأملّ. . .)[٣]

والإيجاز، عند ابن الأثير (هو دلالة اللفظ على المعنى، من غير أن يزيد عليه)[٤]، عندما يكون بالحذف يكون شبيهاً بالسحر، يكون فيه ترك الذكر أفصح من الذكر، (والصمت عن الافادة أزيد للإفادة، وتجدك أنطق ما تكون اذا لم تنطق، واتم ما تكون مبيناً اذا لم تبن)[٥]

والحذف عند الرماني: (إسقاط كلمة بخلفٍ منها يقوم مقامها. . . والمحذوف الذي لا يجوز اظهاره هو الذي يكثر حتى يصير بمنزلة المذكور في فهم المعنى)[٦] وعند الزركشي: (اسقاط جزء من الكلام أو كله لدليل)[٧]، ولما كان أهم أسباب الحذف تحقيق الإيجاز الذي هو (جُلُّ مقصود العرب، وعليه مبنى اكثر كلامهم)[٨] فإنهم اشترطوا فيه ألاّ يؤدي إلى اللَبْس في المعنى، أو الإخلال في المبنى، فيؤدي إلى تشويهه، أو إهماله، لأن الأصل في المحذوفات جميعها، كما يرى ابن الأثير، أن يكون في الكلام ما يدل على المحذوف، والاّ فانه لغوٌ من الحديث[٩]، وفي ذلك يقول ابن جني: (قد حذفت العرب الجملة، والمفرد، والحرف، والحركة، وليس شيء من ذلك الاّ عن دليل عليه، والاّ كان فيه ضربٌ من تكليف علم الغيب في معرفته)[١٠].

علة (كثرة الاستعمال) واحدة من أبرز العلل التي اعتمدت في تفسير الكثير من الظواهر اللغوية، وكانت أحد الأصول الثابتة في وضع القواعد، وقد اعتُمِدت، كما يرى السيوطي، في كثير من أبواب النحو العربي [١١]، وكان لها أثر في تغيير الكثير من الصيغ والتراكيب[١٢] يقول سيبويه عن العرب: (وهم ممّا (بمعنى ربما) يغيرون الأكثر في كلامهم، ويجسرون عليه، إذ صار عندهم مخالفاً)[١٣] وهو القائل ايضاً: (لأن الشيء اذا كثر في كلامهم كان له نحوٌ ليس لغيره مّما هو مثله)[١٤].

ويبدو أن النحويين قد ادركوا العلاقة بين ما يخفّ على الألسن وكثرة الاستعمال، وكأنها حقيقة نفسية، يقول ابن يعيش (واذا ثبت أَنَّه أكثر في الكلام، كان أكثر استعمالاً، واذا كثر استعماله، خفَّ على الألسنة لكثرة تداوله، ألا ترى أن العجمي اذا تعاطى كلام العرب ثقل على لسانه لقلة استعماله له، وكذلك العربي اذا تعاطى كلام العجم كان ثقيلاً عليه لقلة استعماله)[١٥]، وهذا يتفق وما يراه الدرس الصوّتي الحديث من أَنَّ الكلمات الكثيرة التردد كل يوم، تتحمّل تأثيرات صوتية اكثر من كلمة نادرة[١٦].

ومن احتفاء العرب بعلة (كثرة الاستعمال) أَنَّهم كثيراً ما يغلّبون ما شذَّ من كلامهم لكثرة استعماله على القياس نفسه، إذ إنّ الاستعمال اذا كثر في باب من أبواب اللغة صحّ القياس عليه، يقول ابن جني: (وأعلم أَنَّك اذا أدّاك القياس إلى شيء ما، ثم سمعتَ العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره، فدعْ ما كنت عليه، إلى ما هم عليه)[١٧]، وبعبارة اكثر صراحة يقول: (وإن شذَّ الشيء في الاستعمال، وقوي في القياس كان استعمال ما كثر استعماله أَولى، وإنْ لم ينته قياسه إلى ما انتهى إليه استعماله)[١٨].

ومَنْ يتصفح كتب التراث النحوي واللغوي يجد أَنَّ علة (كثرة الاستعمال) كانت وراء كثيرٍ مّما أصاب تراكيب وصيغاً من تغيير، كان كثرة دورانها في الكلام سبباً في إلحاق الحذف والزيادة، والتقديم والتأخير بها، وما يتبع ذلك من صور التغيير، فقد كانت علة (كثرة الاستعمال) وراء بناء (أينَ، وكيفَ، وليتَ) على الفتحِ إذ لو حُركت بالكسر على أصل التقاء الساكنين، لانضاف ثقل الكسر إلى ثقل الياء التي قبل الآخر من (أَين، وكيف، وليت)، وهذه الألفاظ مما يكثر استعماله، فكان ذلك يؤدي إلى كثرة استعمال الثقيل، في حين ترك العرب استعمال (جير) مكسورة على أصل التقاء الساكنين، واحتملوا ثقل الكسرة والياء، وذلك لقلة استعمالها، إذ لا تستعمل إلاّ في نادر القسم. يقول ابن يعيش: (فان قيل: فما بالهم فتحوا في (أينَ وكيفَ وليتَ، وكسروا (جير) وفيها من الثقل ما في (ليت) واخواته، قيل: على مقدار كثرة استعمال الحرف يختار تخفيفه، فلما كثر استعمال (أَينَ وكيفَ وليتَ) مع العلة التي ذكرناها من اجتماع الكسرة والياء، آثروا الفتحة لذلك، ولما قلَّ استعمال (جير) لم يحفلوا بالثقل، وآتوا فيه بالكسر الذي هو الأصل)[١٩].

ومثل ذلك يُقال في فتح نون (مِنْ) عند اجتماعها مع ألف التعريف في مثل (مِنَ الله، مِنَ الرجل) إذ استثقلوا توالي كسرتين، فحركوا النون بالفتح طلباً للخفة، ولكثرة استعمال هذا الحرف مع لام التعريف[٢٠].

وعُلِل اختيار الفتحة، وهي الحركة الخفيفة، لنصب المفعول به، والضمة لرفع الفاعل، لكثرة دوران المفعول به في الكلام، وقلة الفاعل في ذلك، وانما كان ذلك للفرق بينهما، ولا يكون العكس، (وذلك أن الفعل لا يكون له أكثر من فاعل واحد وقد يكون له مفعولات كثيرة، فرفع الفاعل لقلته، ونُصِب المفعول لكثرته، وذلك ليَقلَّ في كلامهم ما يستثقلون، ويكثر في كلامهم ما يستخفون)[٢١].

كما غُلّبت علة (كثرة الاستعمال) على القياس في كثير من مواضع الكلام، منها: تجويز النحاة دخول (كان واخواتها) على ما خبره ماض، وكان شرط ما تدخل عليه هذه الأفعال ألاَ يكون خبرها ماضياً، فلا يقال: (صار محمدٌ عَلِمَ) لأَنَّ هذه الافعال تفيد الدوام على الفعل، أو اتصاله بزمن الأخبار، والماضي يفيد الانقطاع، فتعارض الاثنان، إذ (لا يحسن وقوع الفعل الماضي في خبر (كان) لأن أحد اللفظين يغني عن الآخر)[٢٢] لكنَّ كثرة ورود أخبارها ماضيةً، نظماً ونثراً، أوجبت قياسه، وعليه جمهور البصريين، ومنه في القرآن الكريم: قوله تعالى: ﴿إِن كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِن قُبُلٍ﴾ (يوسف من الآية/٢٦) وقوله تعالى: ﴿إِن كُنتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلاَ أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ إِنَّكَ أَنتَ عَلاَّمُ الْغُيُوبِ﴾ (المائدة /١١٦)[٢٣].

وقد كان للدكتور فاضل السامرائي رأي آخر في هذا الموضوع، إذ يرى أن في كون خبر هذه الافعال فعلاً ماضياً دلالةً لا تحصل في حال كون خبرها اسماً، فثمة فرقٌ بين قولنا (كان محمدٌ كاتباً) وقولنا (كان محمد كتبَ في هذا الأمر) فالأولى وصف دائمٌ، والثانية لمن قام بالفعل مرة واحدة[٢٤].

وكانت علة (كثرة الاستعمال) وراء ادغام لام التعريف بالحروف الشمسية (الثلاثة عشر) لقرب مخرج اللام من مخارج هذه الحروف، وهو طرف اللسان، ولكثرتها في الكلام، يقول سيبويه: (فلمّا اجتمع فيها هذا وكثرتها في الكلام، لم يجز الاّ الادغام، كما لم يجز في (يرى) إذ كثر في الكلام، وكانت الهمزة تستثقل الاّ الحذف)[٢٥].

واذا كان هناك خيارٌ بين الضمة والكسرة اختاروا الكسرة فيما يكثر استعماله، لأنها أخف عليهم، يقول سيبويه: (سألت الخليل عن قوله: فداءٍ لك، فقال: بمنزلة أَمْسِ، لأنها كثرت في كلامهم، والجرُّ كان أَخفَّ عليهم من الرفع، إذ اكثروا استعمالهم إيّاه)[٢٦].

ومن آثار كثرة الاستعمال أَنَّ العرب جعلوا الألف علامة رفع التثنية، بدلاً من الواو المستعملة في الجمع، وذلك لأن التثنية أكثر في الاستعمال من الجمع، فكل ما يجوز جمعه جمع سلامة يجوز تثنيته، وليس كل ما يجوز تثنيته يجوز أن يجمع جمع سلامة (فجعلت الألف فيما يكثر استعماله لخفتها، لأنهم يعتنون بتخفيف ما يكثر على ألسنتهم)[٢٧].

واذا ما سئل: لماذا يكثر التصّرف في الفعل الثلاثي بالزيادة، ويقلّ في الخماسي؟ فان الجواب: إنما يكثر في الأول لكثرته في الكلام، ويقلّ في الثاني لقلته، (واذا لم تكثر الكلمة لم يكثر التصّرف فيها، ألا ترى أَنّ كل مثال من أمثلة الثلاثي له أبنية كثيرة في التكثير للقلة، والكثرة، وليس للرباعي الاّ مثال واحد، القليل والكثير منه سواء، وهو (فعالل)، ولم يكن للخماسي مثال في التكسير لانحطاطه عن درجة الرباعي في التصّرف. . . ولذلك كثرت الزيادة في الثلاثي، وتوسطت في الرباعي، وقلّت في الخماسي. . .)[٢٨]

واعتماداً على مبدأ (كثرة الاستعمال) عُدّت الأفعال أثقل من الاسماء، لأن الاسم اكثر من الفعل، من حيث إنَّ كل فعل لابّد له من فاعل اسم يكون معه، وقد يستغني الاسم عن الفعل، (واذا ثبت أنه اكثر في الكلام، كان أكثر استعمالاً، واذا كثر استعماله خفّ على الألسنة لكثرة تداوله)[٢٩].

وقد يكون لكثرة الاستعمال أثر في تغليب دلالة على دلالة أُخرى في الألفاظ التي تحمل دلالتين، فيحصل الترادف بين الألفاظ، إذ من المعروف أن التطور الدلالي الذي يحدث للألفاظ في اطوار حياتها سببٌ رئيس في حدوث الترادف في الألفاظ، فان كثيراً من ألفاظ اللغة قد ترادفت بسبب التطور، ولاسيما الألفاظ المتقاربة في المعنى، والألفاظ التي تدل على معان كلية، أو عامة)[٣٠]، فلفظة (المهند) التي تحمل دلالتين، دلالة رئيسة، وهي السيف، ودلالة ثانوية، وهي صفته، من النسبة إلى بلاد الهند، (وبمرور الزمن أخذت الدلالة الثانوية تضعف، ولكثرة الاستعمال، لأن التركيز بالدرجة الأساسية يكون في الدلالة الرئيسة، غُلّبت الرئيسة الثانوية، فحصل الترادف بين الألفاظ)[٣١].

وفي هذا المعنى يذهب الفراء إلى أَنَّ الأصل في معنى تركيب: (لا جرمَ) هو معنى: ؛لابدَّ) و(لا محالةَ)، فمعنى: لا جرمَ أَنَّك قادمٌ: لا بدَّ أَنَّك قادمٌ، (فجرت على ذلك، وكثر استعمالهم إياه حتى صارت بمنزلة (حقاً)، ألا ترى أَنَّ العرب تقول: لا جرم لآتينَّك)[٣٢] وعندما كثرت هذه الدلالة في (لا جرم) لكثرة استعماله في هذا المعنى، غلب على معناه الأصلي حتى صارت بمنزلة (حقاً) في أدائه لمعنى التأكيد والقَسَم، وهكذا يلعب (كثرة الاستعمال) دوراً آخر في تغيير معاني المفردات، فضلاً عن دوره في تغير بنيتها.

وقد امتد اعتماد مبدأ (كثرة الاستعمال) إلى الاملاء العربي، فقد دفع هذا المبدأ العرب إلى زيادة حرف على كلمة، فرقاً بينها وبين كلمة اخرى، يجمع بينهما الشكل، (كما فعلوا في كلمة (مئة) إذ زادوا فيها (الألف) فقالوا (مائة) فرقاً بينها وبين (منه)، ولم يزيدوا هذه الألف في كلمة (فئة) فرقاً بينها وبين (فيه)، وذلك لكثرة استعمال (مئة)[٣٣].

كما علّل ابن قتيبة حذف اللام المشددّة من (الذي، والتي، والذين) بكثرة الاستعمال، إذ يقول: (كل اسم كان أوله لاماً ثم أدخلت عليه لام التعريف كتبته بلامين، نحو قولك: (اللهم، واللحم، واللبن، واللحام، الاّ: الذي، والتي، فانهم كتبوا ذلك بلام واحدة

لكثرة ما يستعمل)[٣٤]، وقد تقام (الألف واللام) مقام (الذي) لكثرة الاستعمال، طلباً للتخفيف، كما في (الآن) على رأي الكوفيين، ومنه قول الشاعر: ما أَنت بالحكم الترضي حكومته [٣٥].

وبالتعليل نفسه علّلوا حذف الألف من (بسم الله) طلباً للخفة بعد أن شاع استعمالها، وكثرت على الألسنة، يقول ابن قتيبة: (تكتب (بسم الله) اذا افتتحت بها كتاباً، أو ابتدأت كلاماً، بغير ألف؛ لأنها كثرت في هذه الحال على الألسنة في كل كتاب يُكتب، وعند الفزع والجزع، وعند الخير يرد، والطعام يؤكل، فحذفت الألف استخفافاً)[٣٦]، ولكثرة الاستعمال يعزو ابن جني حذف الألف في (بسم اللّه) فيقول: (ألا ترى أَنَّه لما كثر (بسم اللّه) حذفت منه الألف، وما يحذف لكثرة استعماله أكثر من أَن اذكره،. . . . وكتبوا: باسم المهيمن، وباسم الخلاق، وباسم رب العزة، وغير ذلك مما لم يكثر استعماله كثرة (بسم اللّه) بالألف على الأصل)[٣٧]، كما حذفت ايضاً من (السلم عليكم) و(عبد السلم) و(سبحن الله) و(اسحق) و(هرون) و(اسمعيل) و(سليمن) والعلة في ذلك، كما يقول السيوطي، كثرة الاستعمال[٣٨].

واذا ما استمرينا في تقصي المواضع التي كان لكثرة الاستعمال أثر في صيغها ومعانيها، فان الكلام سيطول بنا كثيراً، مما يؤكد لنا أَنَّ العربية اعتمدت (كثرة الاستعمال) في كثير من ابوابها، وعليه فانه من الممكن أن يقال: إنَّ اعتمادها هذا يعدّ منهجاً سليماً، يتفق تماماً مع واقع اللغة، ويستجيب لداعي التطور والتغيير، الذي يُعدّ من سنن اللغات الحية، ورافداً مهماً لدخول صيغ وتراكيب جديدة، تثري اللغة، وتغني أساليبها في التعبير الدقيق.

ولأن العرب يحذفون من الكلام ما يكثر استعماله، طلباً للتخفيف، ولأنهم يفضلون ما خفَّ من الكلام، ويستثقلون الثقيل، ويتجنبونه، و(الشيء اذا كثر في كلام العرب خصّوه بما يخف عليهم استعماله، لا ما يثقل)[٣٩]، كل ذلك كان وراء اختيارنا موضوع (أثر كثرة الاستعمال في حذف الافعال والاسماء) في هذا البحث دون غيره من وجوه التغيير الاخرى، للأهمية التي تقدْمت، ولأن في دراسة هذه الظاهرة تجلية لصورة من صور عبقرية هذه اللغة الخالدة الحية، القادرة على التطور والتغيير، بما ينسجم وحركة الحياة، وليس ببعيد من هذا ما يدعو له علم اللغة الحديث من الأَخذ بقانون الاقتصاد اللغوي، الذي يعني أَنَّ المتكلّم يحاول أن يوصل ما في ذهنه من أفكار، أو ما في نفسه من إحساس مع أقلّ جهد عضلي مبذول[٤٠].

المبحث الأول

أثر كثرة الاستعمال في حذف الأفعال

مقدمة:

الفعل، كما يقرر كثير من النحاة، أهم أجزاء الكلام العربي[٤١]، كما عده الأقدمون والمحدثون عنصراً جوهرياً في العبارة، أو الجملة، ومن هذا جاء اهتمام النحاة العرب بالفعل، إذ كتبوا فيه بحوثاً طويلة، وأعطوه من الأحكام والقواعد ما هو معروف في مصنفات اللغة والنحو، بل ذهب بعضهم إلى أن يؤلّف كتباً خاصةً في الفعل وأوزانه، ومعانيه، ولعل كتاب (الأفعال) لآبن القوطية واحد من هذه الكتب التي تشير إلى مدى عناية العربية في هذا الباب[٤٢].

وتعد العربية من أشهر اللغات السامية التي تعد (الفعلية) من خصائصها، وأن الفعل فيها يشغل مكانه كبرى: بناءً، وصرفاً، ونحواً واستعمالاً[٤٣]، إذ الجملة الفعلية فيها اكثر الجمل شيوعاً في الاستعمال، بل التعبير بالفعل أساس التعبير في العربية[٤٤]، والعلة في ذلك، كما يرى الأستاذ علي الجارم: (أن العقلية العربية تقتضي ان تكون الجملة الفعلية الأصل والغالب الكثير في التعبير، لأن العربي جرت سليقته، ودفعته فطرته إلى الاهتمام بالحدث في الأحوال العادية الكثيرة)[٤٥].

ولما كان للفعل هذه المكانة في الجملة العربية، فأن الأصل ألاّ يحذف الفعل، وأن يبقى مذكوراً، غير أننا وجدناه يحذف في مواضع كثيرة من الكلام العربي، (لا لأنه قليل الأهمية، بل لأنَّ كثرة استعماله، ودلالة ملابسات القول. . . تجعل من ذكره تطويلاً)[٤٦].

وفي ظاهرة حذف الفعل في العربية يقول الدكتور مهدي المخزومي (وترك اظهار الفعل ظاهرة واسعة الحدود في العربية، فهناك كثير من التعبيرات لا يظهر فيها الفعل، ولا يراد فيها إلى ذكر الفعل، ولا بالمتكلم حاجة إلى تقديره، لأنه من الوضوح في منزلةٍ لو ذُكر معها لكان الكلامُ حشواً، لا جدوى فيه)[٤٧].

وحذف الفعل في العربية عند آبن جني على ضربين: الأول أن يحذف الفعل والفاعل فيه، ويكون هنا من باب حذف الجملة، والثاني أن يحذف الفعل وحده، وذلك عندما يكون الفاعل مفصولاً عن الفعل[٤٨]، وحذف الفعل عند النحاة وسيلة من وسائل التأويل النحوي، يتوسلون به في تفسير النصوص اللغوية التي لا تساير القواعد التي استنبطوها من كلام العرب، وهذا الأمر قد لا يقبله علم اللغة الحديث لأن في ذلك تحميلاً للكلام ما ليس فيه من الكلمات، ولأن المنهج السليم يقتضي أن يكون فيه من الكلمات، ولأن المنهج السليم يقتضي أن يكون التعامل مع الصورة اللفظية المنطوقة، لامع الألفاظ المتوهمة أو المقصودة[٤٩].

وهذه بعض النماذج، نسوقها أمثلة على حذف الفعل في الكلام العربي، وعلة هذا الحذف الرئيسية هي: (كثرة الاستعمال) إلى جانب علل أُخر، ساقها النحاة في معرض ذكرهم لمثل هذا الحذف.

حذف الفعل (كان):

يأتي في مقدمة هذه النماذج حذف الفعل (كان) و(كان) أحد الأفعال التي تسمى في العربية بالأفعال الناقصة، لتجردها من الحدث، أو لأنها لا تكتفي بمرفوعها، وإنَّما هي تفتقر إلى المنصوب (٥٠)، وقد اختصت وحدها من بين أخواتها أنها تعمل مذكورة أحياناً، أو محذوفة أحياناً أخر، ويرد كثير من النحاة حالات الحذف فيها لأسباب، أبرزها كثرة الاستعمال، ودورانها في الكلام، يقول ابن الحاجب في علة اضمارها: (وأنما أضمرت (كان) دون غيرها، لأنها كثرت في الاستعمال، ولِمَا كثر في الاستعمال شأن في التخفيف)[٥١].

وحذف الفعل عند ابن الوراق (لكثرة دورانه في الكلام، لأنها عبارة عن جميع الأفعال، ألا ترى أنك تقول: قام زيد، فيقول القائل: قد كان ذلك، فلهذا وجب أن تضمر (كان)[٥٢] أما ابن يعيش فيقول: (اعلم أن (كان) قد تحذف كثيراً، وهي مرادة، وذلك لكثرتها في الكلام)[٥٣].

وفي مقدمة الشواهد التي يتمثل بها النحاة، مستدلين بها على حذف (كان) مسألة: (أما أنت منطلقاً انطلقت)، قولهم: (أَمَّا أنتَ براً فاقترب)، وقول الشاعر:

أبا خُراشَة أَمَّا أَنتَ ذا نفرٍ

فأنّ قومي لم تَأْكُلْهمُ الضَّبُعُ [٥٤]

والتقدير عند سيبويه في مسألة (أما انت منطلقاً انطلقت): أَنْ كنتَ منطلقاً انطلقت و(أما) عنده: (أَنْ) ضُمّت اليها (ما) وهي (ما) التوكيد، ولا يجوز اظهار الفعل بعد (أَمَّا)، (لأن (أَمَّا) كثرت في كلامهم، واستعملت حتى صارت كالمثل المستعمل)[٥٥]، والتقدير عند آبن جني: (لأن كنت منطلقاً، انطلقت معك) فحذف الفعل، فصار تقديره (لأن أنت منطلقاً، وكرهت مباشرة (أن) الاسم، فزيدت (ما) فصارت عوضاً من الفعل، ومُصلِحة للفظ، لتزول مباشرة (أَنْ) الاسم)[٥٦]، و(منطلقاً) عند ابن يعيش: منصوب بفعل مضمر، وأصل (أَمَّا) هنا: (أَنْ) المصدرية، ضُمّت اليها (ما) زائدة مؤكدة، و(أنت) مرتفع بالفعل الذي صار (ما) عوضاً عنه، وهو (كان))[٥٧].

واذا كان هذا مذهب البصريين فإن الكوفيين يذهبون إلى أَنَّ (أَنْ) المفتوحة هنا في معنى الشرط، و(ما) زائدة، والفعل الناصب محذوف[٥٨].

ولم يخل هذا التخريج من خلاف كبير بين النحاة، ضمته مؤلفاتهم ولا اريد الخوض فيه، غير أن أبرز نقاط هذا الخلاف، هو أن البصريين يذهبون إلى أن الكلام على معنى التعليل، وأَنَّ (أَنْ) هنا مفتوحة، أما الكوفيون فمعنى الكلام عندهم على الشرط، وأَنَّ (أَنْ) المفتوحة فيها معنى (إِنْ) الشرطية، ويميل الدكتور فاضل السامرائي، والباحث معه، إلى رأي البصريين، لأنه الأقرب إلى طبيعة اللغة، وأن الأصل في (أن) المفتوحة أن تكون مصدرية لا شرطية[٥٩].

وليس من الصعب على من يطَّلع على تخريجات النحاة هذه وما فيها من تكلّف وعسر، أن يصل إلى قناعة مفادها: أَنَّ كل ما قالوه لا يعدو أن يكون تخيلاً لتفسير بعض الحالات الأعرابية في هذه المسائل، قصدوا بها الإيضاح والتقريب، (لأن العرب الأوائل حين تكلموا بمثل هذا الأسلوب لم يدر بخلدهم شيء من هذا الحذف والتقدير والتعليل، انما نطقوا سليقة وطبعاً)[٦٠]

ولم يعدم هذا التكلف في التأويل والتخريج والتقدير مِنْ بين النحاة مَنْ لم يستسغه، منهم ابن الحاجب، الذي يقول: (وهذا التقدير، وان كان فيه استبعاد غريب بالنظر إلى ما يلزم لو لم يقدر)[٦١]، ولكنه يعترف بحاجتهم إلى هذا التأويل لحل كثير مما يشكل عليهم إعرابه، فيقول: (ولا يستبعد التأويل اذا كان تركه يؤدي إلى ما هو أشد منه)[٦٢].

ومن صور حذف (كان) ايضاً في الكلام العربي، كما أَشَّر النحاة ذلك: أنَّها كثيراً ما تحذف بعد (إنّ وأخواتها) ومن شواهدهم في هذا الموضوع قول الشاعر:

ليت الشباب هو الرجيعَ على الفتى

والشيب كان هو البدئُ الأول

والبيت عند آبن مالك (يحمل على تقدير (كان) والأصل: (ليت الشباب كان الرجيعَ)، فحذفت (كان) وأبرز الضمير، وبقي النصب بعده دليلاً)[٦٢]، وكان ينسب إلى الكسائي أَنَّه كان يوجه هذا التوجيه فيما جاء من الأسماء منصوباً بعد شيء من هذه الأحرف، ويقوّي ما ذهب اليه أَنَّ كثيراً ما تقع (كان) بعد (ليت وإنَّ) كقوله تعالى (يا ليتني كنت معهم – النساء/٧٣) و(يا ليتي كنت تراباً– النبأ/٤٠)، (فجاز إضمار (كان) هنا لكثرة اظهارها، كما جاز ذلك في: ما أنت وزيداً، وكيف أنت وقصعةً من ثريد)[٦٣].

وفي موضع تسويغ النحاة لدخول (رب) على الفعل المضارع في قوله تعالى (ربما يود الذين كفروا. . .) ولكثرة ملازمة (كان) (لرب) يذهب أحدهم إلى أن أصل الآية: (ربما كان يود) يقول الرضي: (قال الربيعي: أصله: ربما كان يود، فحذف (كان) لكثرة استعمالها مع (ربما)[٦٤].

حذف الفعل في أبواب أخر:

ومن الأبواب التي حذف فيها الفعل لكثرة استعماله (باب النداء)، لأن المنادى، في عرف النحاة مفعول في المعنى، وناصبه (أُنادي)، لازم الحذف، لظهور معناه مع كثرة الاستعمال[٦٥]، لأننا في قولنا: (يا عبدَ الله) كأننا قلنا: يا أُريد، أو: أعني عبد الله، ولكنّه حُذف لكثرة الاستعمال، وصار (يا) بدلاً منه[٦٦]، ووجب حذف الفعل لأنه (لو نُطق به، لكثر استعماله، فلزم الاضمار، طلباً للخفة، لأن كثرة الاستعمال مظنةٌ للتخفيف)[٦٧] وفي هذا يقول سيبويه: (ومما ينتصب في غير الأمر والنهي على الفعل المتروك اظهاره قولك: يا عبد الله. . . حذفوا الفعل لكثرة استعمالهم هذا في الكلام)[٦٨].

ويشارك باب التحذير والأغراء بابَ النداء في لزوم حذف الفعل لأسباب: أبرزها كثرة الاستعمال، وهي علة اعتمدها سيبويه في مثل هذا الحذف في نحو: (اياك والأسدَ) إذ قال: (وحذفوا الفعل من (إيَّاك) لكثرة استعمالهم اياه في الكلام، فصار بدلاً من الفعل،. . . فكأنه قال: احذر الأسد)[٦٩]، وتبعه في اعتماد هذه العلة جمهور النحاة، منهم المبرد [٧٠]، وآبن يعيش الذي يقول: (اعلم أَنَّ هذا الضرب مما ينتصب على إضمار الفعل المتروك اظهاره، وذلك قولك في التحذير: الأسدَ الأسدَ، وكذلك قالوا في الإغراء: أَخاكَ أَخاكَ، وانتصاب هذه الأسماء بفعل مضمر تقديره: اتقِ الأسد. . . وألزم أخاك، فحذفت هذه الأفعال لكثرتها في كلامهم، ودلالة الحال)[٧١].

وترافق علة كثرة الاستعمال في هذا الحذف علة أخرى، لم ينفك النحاة من التذكير بها، كلما مروا على هذا الباب، ألا وهي (أن يفرغ المتكلم سريعاً من لفظ التحذير، حتى يأخذ المخاطب جذره من ذلك المحذور، وذلك لأنه لا تستعمل هذه الألفاظ الا اذا شارف المكروه أن يَزْهق)[٧٢]، وأن الزمان يتقاصر عن الإتيان بالمحذوف، وقد يفضي الاشتغال بذكره إلى تفويت المهم[٧٣].

وهناك في العربية طائفة من المصادر، جاءت منصوبةً، وجرت مجرى الأمثال، وقد حذف عاملها، لكثرة استعمالها، وتكون هي بدلاً من أفعالها، وهو باب، كما يراه آبن مالك، واسع في العربية[٧٤] يقول سيبويه فيه: (ومن ذلك قولهم: (مرحبا) و(أهلاً)،. . .

. فانما رأيت رجلاً قاصداً إلى مكان، أو طالباً أمراً، فقلت: مرحباً وأهلاً، أي: أدركت ذلك وأصبت، فحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إياه)[٧٥].

وفي الموضوع نفسه يقول ابن عصفور: (وأما مرحباً وسهلاً وأهلاً، فعلى تقدير: صادفت مرحباً، أي: رحباً وسعةً، . . . ولما كانت هذه المصادر بكثرة استعمالها لكل قادم من السفر، . . . جرت في كثرة الاستعمال مجرى المثل، فالتزم اضمار الفعل لذلك)[٧٦].

وعلى منوال هذه الأمثلة جاءت أمثلة أخرى، حذف الفعل فيها لكثرة استعمالها في الكلام، نذكر منها:

قولهم: كلَّ شيءٍ ولا هذا

كلَّ شيءٍ ولا شتيمةُ حّر

والتقدير:

إئتِ كلَّ شيء، ولا ترتكب شتيمة حر، وحذف الفعل منها لأنه كثر استعماله في كثرة التحذير عن الشيء[٧٧].

ومثل هذا التقدير ينقله سيبويه عن شيخه الخليل في تعليله نصب (خيراً) في قوله تعالى (انتهوا خيراً لكم. . .) بقوله: (كأنك تحمله على ذلك المعنى، كأنك قلت: انته، وادخل فيما هو خير لك، . . . وحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم اياه في الكلام)[٧٨]، وللكسائي والفراء رأي آخر في عامل النصب في (خيراً)، فالكسائي يرى أن (خيراً) نصب لوقوعه خبراً لـ (كان) المحذوفة، و(خيراً) عند الفراء صفة لمصدر محذوف، هو مفعول مطلق للفعل (انتهوا)، وتقديره: (انتهوا انتهاء خيراً لكم)[٧٩]، وهو وجه صعب عند ابن عصفور، لأن (خيراً) قد يراد به الخير الذي هو ضد الشر[٨٠].

ومن هذا الباب أيضاً جعل سيبويه من المنصوب بالفعل المحذوف لكثرة الاستعمال قول ذي الرُّمّة:

ديارَ مَّيةَ، إذ ميٌّ تساعفنا

ولا يُرى مثلها عُرْبٌ ولا عَجَمَ

والتقدير عنده: اذكر ديارَ مَّية، ولكنَّه لم يذكر الفعل لكثرة ذلك في كلامهم، واستعمالهم اياه[٨١].

ومما حذف الفعل فيه تخلصاً من الثقل الذي يكثر في الأساليب التي يشيع استعمالها في كلامهم، قولهم، وقد حذف فيه صاحب الحال والعامل فيه: أخذته بدرهم فَصَاعداً، أو: بدرهم فَزَائداً

حذفوا الفعل لكثرة استعمالهم اياه[٨٢]، و(صاعداً) و(زائداً) نصب على الحال، وقد حُذف صاحب الحال، والعامل فيه، تخفيفاً، والتقدير: أخذته بدرهم، فذهب الثمن صاعداً، فالثمن صاحب الحال، والفعل الذي هو (ذهب) العامل في الحال، وحسن حذف الفعل هنا، فضلاً عن غرض التخفيف لكثرة الاستعمال لآمن اللبس، إذ لا يحسن عطفه على (الباء) في (بدرهم)، لأن (صاعداً، وزائداً) صفة، ولا يحسن عطفه على الدرهم الموصوف[٨٣].

وأختم بحث حذف الفعل بالإشارة إلى بابين، كثر دورانهما في الكلام العربي، فكثر فيهما الحذف، الأول: باب القَسَم، وهو باب الحذف، إذ (إنْ قال قائل: لِمَ حذف فعل القَسَم، قيل: انما حُذف فعل القَسَم لكَثرة القسم)[٨٤].

وفي القَسَم يقول ابن يعيش: (اعلمْ أَنَّ اللفظ اذا كثر في ألسنتهم واستعمالهم آثروا تخفيفه، وعلى حسب تفاوت الكثرة يتفاوت التخفيف، ولمّا كان القَسَم مما يكثر، استعماله، ويتكرر دوره، بالغوا في تخفيفه، من غير جهة واحدة، . . . فمن ذلك أَنَّهم قد حذفوا فعل القسم كثيراً للعلم به، والاستغناء عنه، فقالوا: باللهِ لأقوَمَّن، والمراد: أحلف باللهِ)[٨٥].

والباب الثاني، باب التعجب، فكثيراً ما نجد في كلام العرب قولهم: (تاللهِ رجلاً)، و(سبحان الله رجلاً) ففي الكلام معنى التعجب، والمراد: تاللهِ ما رأيتُ رجلاً، حذف الفعل هنا استغناء، (لأن المخاطب يعلم أن هذا الموضوع انما يضمر فيه هذا الفعل لكثرة استعمالهم اياه)[٨٦]، ومنه بيت جرير:

يا صاحبيَّ دنا الرَّواحُ فسيرا

لا كالعشية زائراً ومزورا

جاء (زائراً) منصوباً، إذ المراد: لا أرى كالعشّية زائراً، كما نقول: ما رأيت كاليوم رجلاً[٨٧].

ما تقدم نماذج من أمثلة كثيرة حذف فيها الفعل تخلصاً من الثقل، لكثرة استعمال هذه الأساليب، ودورانها في الكلام العربي، ولو ذهبنا إلى استقصائها لطال بنا الكلام، وضاقت صفحات هذا البحث.

المبحث الثاني

أثر كثرة الاستعمال في حذف الاسماء

الاسم في الجملة العربية ركن مهم، وقسم اساس من اقسام الكلام الثلاثة، عنه تتخذ الجملة عمدها، المسند اليه، المبتدأ، الفاعل، (وعلى الاسم، في أغلب الاستعمالات تقوم الوظائف اللغوية، أو المعاني الإعرابية من: اسناد، واضافة، ومن فاعلية، ومفعوليه، وغيرها)[٨٨].

والاسم من اقسام الكلام الثلاثة يعدُّ الأول، لأنه، كما يعلّل آبن الوراق، له مزّية على النوعين الآخرين، وهي: (أنه يأتي خبراً، ومخبراً عنه، وأنّه شارك الفعل في أن يكون خبراً، ويفضله في أَنَّ الخبر يصحّ عنه، فامتاز بذلك عن قسيميه، فارتفع عن الفعل الذي يخبر به، ولا يخبر عنه، كما ارتفع عن الحرف الذي يخبر به، ولا يخبر عنه)[٨٩].

فضلاً عما تقدم من مزايا الاسم، فانهُ يعبّر به عن معانٍ لا يعبّر عنها غيره، ويختص بخصائص ينفرد بها عن سواه، منها: التعريف، والتنكير، والتذكير، والتأنيث، والأفراد والتثنية، والجمع[٩٠].

أما لماذا لقب هذا القسم من اقسام الكلام (بالاسم)، فعلة ذلك عن ابن الوراق، ليدل على علوّه، وارتفاعه على القسمين الآخرين[٩١] ولكل ما تقدم حظي الاسم باهتمام الباحثين وعنايتهم، القدامى منهم والمحدثين، وفي هذا المبحث يسلط الضوء على مواضع حُذف فيها الاسم من الجملة العربية، وفي حذفه صورة من صور الإيجاز، لأن العرب، إلى الإيجاز أميل، وعن الإكثار أبعد، وهم عندما يحذفون يكون فيه ما يتركون ذكره افصح من الذكر.

حذف الاسماء:

من المواضع التي أشرها النحاة، وقد حذف فيها الاسم، تركيب لا النافية للجنس مع اسمها وخبرها، و(لا) في العربية من الحروف التي تدخل على الأسماء والأفعال، ووفقاً لنظرية (الحرف المختص) فأنّ حكمها أَلاَّ تعمل في واحد من الأسماء والأفعال، غير أَنَّها في تركيب معيّن، تدخل فيه على النكرات، فتكون عاملة، لعلة عارضة، وهي مضارعتها (إنَّ)، كما يدَّعي النحاة، وكما أُعملت (ما) في لغة أهل الحجاز لمضارعتها (ليس)، وحكم النكرة المفردة بعد (لا) هذه البناء على الفتح، وهي حركة بناء نائبة عن حركة الأعراب، نحو: لا رجلَ عندك، ولا غلامَ لك[٩٢].

وشرط النحاة لهذا العمل أَنْ يقصد بها خلوص النفي العام، فإنْ لم يقصد ذلك، لم تعمل الا عمل (ليس)[٩٣]، وهناك خلاف واسع وطويل في كثير من مسائل (لا) هذه، غير أَنَّ الذي يهمنا هنا هو ما يُحذف من هذا التركيب، وتكون علته كثرة الاستعمال.

وقد حذف اسم (لا) النافية للجنس، وبقي الخبر، في طائفة من التراكيب التي جرت مجرى المثل، استخفافاً لكثرة ورود هذه التراكيب في الكلام العربي، وشرط له النحاة معرفة المخاطب ما يعنيه المتكلم، فيقال: (لا عليك)، والتقدير: (لابأسَ عليك) و(لا ضيرَ عليك)، يقول سيبويه في ذلك: (وانما أضمر ما كان يقع مظهراً استخفافاً، ولأَنَّ المخاطب يعلم ما يعني فجرى بمنزلة المثل، كما تقول: لا عليك، وقد عرف المخاطب ماتعني أَنَّه: لابأسَ عليك، ولا ضيرَ عليك، ولكنه حذف هذا لكثرة هذا في كلامهم، ولا يكون هذا في غير: لا عليك)[٩٤].

والذي يفهم من كلام سيبويه المتقدم في قوله (ولا يكون هذا في غير (لا عليك)، ان هذا الحذف سماعي، لا يُقاس عليه، فلايقال: لابكَ، ولا اليكَ، ولافيك، الا أنه في نصٍّ آخر له اجاز أَنْ يقع مثل هذا الحذف في غير (لا عليكَ) إذ يقول: (ومثل ذلك: لا كزيد فارساً، اذا كان الفارس هو الذي سميته، كأنك قلت: لا فارس كزيد فارساً)[٩٥] وهو بذلك يحمل حذف الاسم في نحو: لا كزيد، على نحو: لا عليك، فهو القائل: (ونظير: لا كزيد، في حذفهم الاسم قولهم: لا عليك، وانّما تريد، لابأسَ عليك، ولا شيءَ عليك، ولكنه حُذِف لكثرة استعمالهم اياه)[٩٦].

وعلى مثل هذا الحذف خُرّج بيت زهير بن أَبي سُلمى:

وَيْلمّها في هواء الجو طالبة ولا كهذا الذي في الأرض مطلوُب [٩٧]

يقول ابن يعيش فيه: (كأنه قال: لا شيء كهذا الذي في الأرض)[٩٨]

أَمَّا خبر (لا النافية للجنس) فحظه من الحذف أكبر من حظ اسمها، وشرطه ان يكون معلوماً، والى ذلك اشار آبن مالك في الفيته:

وشاع في ذا الباب إسقاط الخبر إذا المرادُ مع سقوطه ظَهَر [٩٩]

ومثل هذا الحذف عند الحجازيين جائز، وهو كثير عندهم، إذ يقولون: لا أهلَ، ولا مالَ، ولا بأسَ، أي: لا أهل لك، ولا مال عليك، ولابأسَ عليك، والحذف عند بني تميم، والطائيين لازم واجب[١٠٠] ومن أمثلة هذا الحذف في القرآن الكريم قوله تعالى: (ولو ترى إذ فُزعوا فلا فوت–نبأ/٥١) وقوله تعالى (قالوا: لا ضيرَ– الشعراء /٥٠)، فأِنْ خفي معنى الخبر وجب ذكره عند جميعهم.

وكثيراً ما يُلتزم الحذف عندما يقع الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً، والى ذلك اشار سيبويه بقوله: (والذي يُبنى عليه في زمان أو مكان، ولكنك تضمره، وإنْ شئت أظهرته، وكذلك: لا رجلَ، ولا شيءَ، إنّما تريد، لا رجلَ في مكان، ولا شيءَ في زمان)[١٠١].

وأكثر ما يحذف الخبر عند الحجازيين خاصةً، عندما يقع مع (الا)، ومنه: (لا الهَ الا اللهُ)، والخبر المضمر عندهم: في الدنيا، أو: لنا، أو: في الوجود، وما بعد (إلاّ) مرفوع على البدل، على الموضع، أو الصفة على الموضع، ويجوز النصب على الاستثناء، وقد أجاز سيبويه فيه النصب، فيقال: (لا أَحدَ فيها إلاّ زيداً)[١٠٢].

ومن صور حذف الاسم الأُخر، تخفيفاً، لكثرة الاستعمال: حذف خبر (لولا) و(لوما) ، (لولا) في العربية حرف امتناع الشيء لوجود غيره، ويدخل على جملتين: احداهما مبتدأٌ وخبرٌ، والأُخرى: فعل وفاعل، وتعمل (لولا) على تعلق احداهما بالأُخرى، وتربط بها، كما يعمل حرف الشرط في جملة الجواب، وجملة الشرط، فتصيران كالجملة الواحدة[١٠٣].

وقد شاع في العربية حذف خبر المبتدأ من الجملة الأولى التي دخلت عليها (لولا)، فاذا قيل: (لولا زيدٌ لخرج محمدٌ)، كان التقدير: لولا زيد حاضرٌ لخرج محمد، وقد تناول سيبويه هذا الموضوع في باب سماه (هذا باب من الابتداء يضمر فيه ما بني على الابتداء)، ويعني به حذف الخبر، يقول فيه: (وذلك قولك: لولا عبد الله لكان كذا وكذا، فكأنه قال: لولا عبد الله كان بذلك المكان، . . ولكنَّ هذا حُذف حين كثر استعمالهم اياه في الكلام)[١٠٤].

وشارك سيبويه من جاء بعده من النحاة في علّة هذا الحذف، وهو كثرة الاستعمال، فهذا ابن يعيش يقول: (فاذا أتيت بـ (لولا) وقلت: (لولا زيد قائمٌ لخرج محمدٌ ارتبطت الجملة الثانية بالجملة الأولى، فصارت كالجملة الواحدة، الا أَنَّه حُذف خبر المبتدأ من الجملة الأولى لكثرة الاستعمال، وقد رُفض ظهوره، ولم يجز استعماله)[١٠٥].

والى هذا الحذف اشار ابن مالك في الفيته، وعده واجباً، بقوله.

وبعد (لولا) غالباً حذف الخبر حتمٌ. . . [١٠٦]

وشرط النحاة لهذا الحذف أن يكون الخبر دالاً على الوجود المطلق، وعندها يكون الحذف واجباً، ومُثّل له بقوله تعالى: (لولا دفعُ الله الناسَ بعضَهم ببعض لفسدت الأرض. . . البقرة /٢٥١) أي: لولا دفع الله الناس موجود، وسدَّ جوابها مسدَّ الخبر، والخبر عند جمهور النحاة واجب الحذف مطلقاً، لأنه لا يكون الا كوناً مطلقاً، وإذا أُريد الكون المقيد جُعل الخبر مبتدأ، فيقال مثلاً في نحو: (لولا زيدٌ سالَمَنَا ما سَلِم): لولا مسالمة زيد إيَّانا ما سَلِم[١٠٧] وهو عند بعض النحاة يجب ذكره ان كان دالاً على الوجود المطلق، ولم يدل على المقيد دليل، فأِنَّ دل عليه دليل جاز اثباته وحذفه، نحو (لولا أنصار زيد حَمَوهُ ما سَلِمَ). وجعل منه قول المعري:

يُذيبُ الرّعبُ كلَّ غضب فلولا الغِمدُ يُمْسِكُه لسالا [١٠٨]

ومن المفيد أن نذكر هنا أن من النحاة من لا يرى هنا حاجة للخبر، وبالتالي لا خبر محذوفاً في الجملة، منهم الكوفيون الذين يذهبون إلى أن الاسم الواقع بعد (لولا) مرفوع بـ (لولا) نفسها، لنيباتها عن الفعل، والتقدير في نحو: (لولا زيدٌ لحضر محمدٌ) لولا يمنع زيد، وضَعَّف هذا الرأي من وجوه عديدة، ذكرت في كتب النحو[١٠٩]، وهناك رأي لآبن الطراوة يذهب إلى أن جواب (لولا) واقع

موقع الخبر، ومغن عنه، ولذلك لم يظهر الخبر، وهذا الرأي هو الآخر باطل عند غيره من النحاة، لأن الجملة اذا وقعت موقع الخبر لابد فيها من ضمير رابط(١١٠).

ومن المفيد ايضاً ان نؤكد أَنَّ هذه الآراء التي ذهب اليها النحاة في البحث عن خبر المبتدأ في هذا التركيب، والتأويلات التي اختاروها لا تخرج عن نطاق ما يجعل القاعدة النحوية عندهم مطردة، إذ لم يدر في خلد العربي كلُّ هذا الأمر، وإنّما كانت سليقته وفطرته، وما يستسيغه من أساليب، وراء ما يرسل من كلام، وما يختار من تراكيب، وجزى الله النحاة خيراً أنهم كانوا يتكلفون ذلك كله ليضعوا من القواعد ما يحفظ لأهل العربية سلامة لغتهم، ويسّهلوا عليهم فهم تراكيبها، وفك أسرار بلاغتها.

ومن صور حذف الاسم ايضاً، وعلته كثرة الاستعمال، ما حذف في باب القَسَم، إذ باب القسم من الأبواب التي كثر ترددها على ألسنة العرب، فكثر فيه الحذف، وبالغوا في تخفيفه من غير جهة واحدة.

وأحد وجوه هذا الحذف في باب القَسَم حذف المبتدأ من جواب القَسَم، نحو قولهم: (أي ها الله ذا) فلفظ القَسَم هو (ها الله) وقد أغنت (ها التنبيه) عن الواو، وجملة الجواب لم يذكر منها سوى (ذا) وهو الخبر، والتقدير: (للأمْر ذا) فحذف (الأمر) وهو المبتدأ، يقول سيبويه: (وذلك قولك: أي ها الله ذا،. . . ولا يكون في المقسم ههنا ألا الجر، لأَنَّ قولهم: ها، صار عوضاً عن اللفظ بالواو، فحذفت تخفيفاً على اللسان،. . . . وأما قولهم: ذا، فزعم الخليل أَنَّه المحلوف عليه، كأنه قال: إِي واللهِ للأمْر هذا، فحذف (الأمر) لكثرة استعمالهم هذا في كلامهم، وتقديم (ها) كما قدم قوم (ها) في قولهم: ها هو ذا، وها أنا ذا، وهو قول الخليل)(١١١)، و(ذا) هذه عند الأخفش، كما ينقل صاحب الأرتشاف، مبتدأ، خبره محذوف، أي: ذا قسمي(١١٢).

ومن أمثلة استعمالهم لهذا التركيب في القَسَم قولهم: (لاها الله ذا ما كان كذا) وقولهم (ها الله ذا لقد كان كذا) وقولهم: (ها الله ذا لَتَفْعَلَنَّ) ومنه قول زهير بن أبي سلمى:

تَعَلَّمنْ، ها لَعَمْرُ الله ذا قَسَماً فأقصد بذرعكَ وانظر أَينَ نَسْلَكُ(١١٣)

ومن وجوه الحذف الاخرى في باب القَسَم: حذف الخبر من الجملة الابتدائية في نحو (لَعَمْرُكَ، وَلَيُمْنُك، وأمانة الله) فهذه كلها مبتدئات، محذوفة الأخبار، تخفيفاً لطول الكلام بالجواب، فضلاً عن كثرة استعمالها، وتقدير الخبر فيها: لعَمْرُكَ ما أقسم به، أو لَعَمُركَ قسمي(١١٤)، والى هذا الحذف وعلته يشير سيبويه بقوله: (وذلك قولك: لَعَمْرُ الله لأَفْعَلَنَّ، وأيمُ الله لأَفْعَلَنَّ، وبعض العرب يقول: أَيْمُنُ الكعبة، كأنه قال: لَعْمُر الله المقسَم به، وكذلك أيم الله، وأيمُن الله، إلا أَنَّ ذا كثر في كلامهم، فحذفوه، كما حذفوا غيره، وهو أكثر من أن أصفه لك)(١١٥).

ولعل آخر صورة نذكرها في هذا المبحث مثالاً لحذف الاسم في كلام العرب، وما أكثرها، وكانت علة هذا الحذف التخفيف وكثرة دورانه في الكلام هو (حذف المضاف) وقيام المضاف اليه مقامه، إذ جاز في العربية مثل هذا الحذف، اذا كان المضاف لا يجهل معناه بحذف لفظه، ويعرب المضاف بأعرابه، ونائباً عنه، ومنه قوله تعالى (واسأل القرية التي كنا فيها. . . يوسف/٨٢)، وقوله تعالى، (وأشربوا في قلوبهم العجل. . . البقرة /٩٣)(١١٦) والى هذا الموضع من الحذف أشار سيبويه بقوله: (أما ما يضاف إلى الآباء والأمهات فنحو قولك: هذه بنو تميم، وهذه بنو سلول، ونحو ذلك فاذا قلت: هذه تميم، وهذه أسد، وهذه سلول، فإنما تريد ذلك المعنى، غير أنك اذا حذفت المضاف، تخفيفاً. . . وهذا في كلام العرب كثير)(١١٧).

وبهذا نكون قد أتينا على آخر مافي هذا البحث، الذي قدمنا فيه جهداً متواضعاً، نرجو أن يكون نافعاً لمحبي العربية، والمتطلعين إلى معرفة أسرارها، والوقوف على سر إعجازها وبلاغتها، إنْ وفقنا فيه فذلك من توفيق الله ونعمة، وإنْ كانت الأخرى فحسبنا أَننا بذلنا ما في وسعنا من جهد، وأخلصنا النية في خدمة لغة كتاب الله العزيز، وآخر دعوانا أَنِ الحمدُ لله رب العالمين.

خاتمة البحث

بعد هذه الجولة في دراسة واحدة من ابرز العلل في العربية، علة (كثرة الاستعمال) التي اعتمدت في تفسير الكثير من الظواهر اللغوية والنحوية والصرفية والدلالية، من الحكمة أن نسجل النتائج الآتية.

* أن العرب أُمةٌ تميل إلى الإيجاز، وتنأى عن الإكثار في الكلام، وكان الحذف في الحروف والافعال والأسماء أحد سبلهم لتحقيق هذه الغاية، لأنَّ الكلام، عندهم، اذا طال كان، الحذف أجمل.
* أن اللغة العربية لغة حيّة، تنمو وتتطّور بفعل الزمن، ومن أوجه نموّها أنها تحيا على ألسنة المتكلمين بها، وكانت علة (كثرة الاستعمال) وراء الكثير من التطورات والتغييرات التي شهدتها الكثير من الألفاظ والأساليب، تيسيراً لنطقها.
* أظهر البحث أن علة (كثرة الاستعمال) كانت حاضرة في تفسير الكثير من ظواهر اللغة، وأساليب الكلام، وكان أحد الأصول الثابتة في وضع القواعد، إذ إنها، كما يرى السيوطي، اعتمدت في كثير من أبواب النحو العربي.
* أَنَّ احتفاء العرب بعلة (كثرة الاستعمال) كان كبيراً جداً، تمثل ذلك فيما احتلت من مساحات واسعة في مؤلفات النحو واللغة والصرف، وخاصة في (كتاب سيبويه)، الأمر الذي دفع صاحب الكتاب أن يقول: إنَّ ما حذف لكثرة الاستعمال كثير، وهو على ما ذكره ابن جني، أكثر من أن يذكر.
* أَنَّ علة (كثرة الاستعمال) علة قوية، امتدت في تعليل الكثير من الظواهر اللغوية، وقد بلغت من القوة ما جعل العرب يقدمونها على (القياس)، فاذا ما تعارض القياس، وكثرة الاستعمال، قدّم ما كثر استعماله، وإنْ كان شاذاً في القياس.
* أَنّ العرب في اعتمادهم علة (كثرة الاستعمال) في تفسير الكثير من الظواهر اللغوية، كانوا سبّاقين إلى ادراك حقيقة علمية، مفادها أَن التراكيب اللغوية، مفردات وأساليب، حين يكثر استعمالها، ودورانها على ألسنة المتكلمين، تدخلها تغييرات، من حذفٍ، أو قلب، أو وقف، لتحقيق نوع من التسهيل والتخفيف في اللفظ.
* أَنَّ الظاهرة التي أطلق عليها اللغويون المحدثون بـ: (قانون الاقتصاد اللغوي)، التي تعني: أَنَّ المفردة، والجملة، التي يكثر استعمالها ودورانها على الألسنة، تكون معروفة ومفهومة، الأمر الذي يدفع المتكلمين إلى الاقتصاد في لفظها، كان العرب قد وضعوا لبناتها وأسسها في اعتمادهم علة (كثرة الاستعمال) في تحليل ظاهرة الحذف خاصة، وكان باب (الحروف) اوسع الأبواب التي شملها مثل هذا الحذف، ويأتي بعده باب الأفعال والاسماء.
*أظهر البحث أن كثيراً من العلماء كانوا حريصين على التأكيد على أَن ما يحصل من تغيير لكثرة الاستعمال، إنما هو مقصور على (السماع)، ولا ينبغي انسحابها على استعمالات اخرى؛ لأن للغتنا العربية ما يميّزها عن اللغات الاخرى، وهي أنها لغة القرآن الكريم، كتاب العربية الكبير، وأَنَّ القياس على ما يحصل من تطور وتغيير لكثرة الاستعمال اللغوي قد يمسُّ اصولها الثابتة، وهذا واحد من العوامل التي كفل للعربية أن تبقى حية، وأَنْ يبقى القرآن الكريم اساس ديمومتها وحيويتها، وأن تبقى العربية الفصحى رمز وحدة هذه الأمة.
* يعد (الفعل) أهم اجزاء الكلام العربي، والعربية من أشهر اللغات السابقة التي كانت (الفعلية) من خصائصها.
* الجملة الفعلية أكثر الجمل شيوعاً في الاستعمال، والتعبير بالفعل اساس التعبير في العربية، لان العربي جرت سليقته، ودفعته فطرته إلى الاهتمام بالحدث في الاحوال العادية الكثيرة.
* الاصل ألاّ يحذف الفعل، غير أَنَّ البحث وقف عليه محذوفاً في مواقع كثيرة من الكلام العربي، لا لأنه قليل الأهمية، بل لأن كثرة استعماله، جعلت من ذكره تطويلاً.
* وجد البحث أن الفعل (كان) في مقدمة الافعال التي وقع فيها الحذف، وقد اختصت من بين اخواتها انها تعمل مذكورة احياناً، ومحذوفة أحياناً أُخر، وأسباب ذلك كثرة استعمالها، ودورانها في الكلام، كما حذف الفعل في ابواب اخرى، منها: باب النداء، وباب التحذير والاغراء، والقَسَم، والتعجب.
* استقر في يقين الباحث أَنَّ ما تكلَّفه النحاة في تخريج حذف الفعل (كان) لا يعدو ان يكون تخيلاً لتفسير بعض الحالات الاعرابية في هذه المسائل، وقصدوا الايضاح والتقريب، إذ لم يدر بخلد العربية شيءٌ من هذا الحذف والتقدير والتعليل، انما نطقوا سليقة وطبعاً.

* وفي حذف الأسماء وقف البحث على أهمية الاسم في الجملة العربية، إذ يعد الأول من بين اقسام الكلام الثلاثة، لان له مزية على النوعين الاخرين، ويختص بخصائص ينفرد بها عن سواه، منها: التعريف والتنكير، والتذكير والتأنيث، والافراد والتثنية والجمع.
* يأتي تركيب (لا النافية للجنس) في مقدمة المواضيع التي حذف منها الاسم، اسماً كان لها أم خبراً، استخفافاً، لكثرة ورود هذا التركيب في الكلام العربي، ومثل ذلك ما وقع من حذف في التركيب الذي تقع فيه (لولا) و(لوما)، إذ يضمر الخبر فيهما، لكثرة استعمال العرب لهذا الاسلوب في كلامهم، وخلص الباحث بعد ان استعرض آراء النحاة في البحث عن خبر المبتدأ في هذا التركيب، والتأويلات التي اختاروها إلى أَنَّ ذلك كله لا يخرج عن سعي النحاة إلى ما يجعل القاعدة مطردة عندهم، وكانت سليقة العربي، وما يستسيغه من أساليب وراء ما يرسل من كلام، وما يختار من تراكيب، وجزى الله النحاة خيراً أنهم كانوا يتكلفون ذلك كله ليضعوا من القواعد ما يحفظ لأهل العربية سلامة لغتهم، ويسهّل عليهم فهم تراكيبها.

والله ولي التوفيق

الهوامش:

١- ينظر: الخصائص: ١/٨٠-٨٣.
٢- المقتضب: ١/٦٠٢.
٣- الخصائص: ١/٨٦.
٤- المثل السائر: ٢/٥٨-٥٩.
٥- المصدر نفسه: ٢/٦١-٦٢.
٦- الحدود في النحو: ٤٠-٤٢.
٧- البرهان في علوم القرآن: ٣/١١٥.
٨- الأشباه والنظائر في النحو: ١/٢٢.
٩- ينظر: المثل السائر: ٢/٦١.
١٠- الخصائص: ٢/٣٦٠.
١١- ينظر: الأشباه والنظائر في النحو: ١/٢٦٦.
١٢- ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٣/١٣٠.
١٣- الكتاب: ٤/١١.
١٤- المصدر نفسه: ٢/١٩٦.
١٥- شرح المفصل لابن يعيش: ١/١٦٥.
١٦- ينظر: دراسة الصوت اللغوي: ٣٢٢.
١٧- الخصائص: ١/١٢٥-١٢٦.
١٨- المصدر نفسه: ١/١٢٤.
١٩- شرح المفصل لابن يعيش: ٥/٥٧.
٢٠- ينظر: المصدر نفسه: ٥/٣٠٠، والأشباه والنظائر في النحو: ١/٢٦٦.
٢١- الخصائص: ١/٤٩، وينظر: المدارس النحوية/ شوقي ضيف: ١٣٧.
٢٢- شرح المفصل: لابن يعيش: ٤/٣٤٤.
٢٣- ينظر: همع الهوامع: ١/٣٦١.
٢٤- ينظر: معاني النحو: ١/٢٢٦-٢٢٧.
٢٥- الكتاب: ٤/٤٥٧.

٢٦- المصدر نفسه: ٣٠٢/٣.
٢٧- شرح المفصل: لابن يعيش: ١٨٧/٣.
٢٨- المصدر نفسه: ١٥٩/٣.
٢٩- المصدر نفسه: ١٦٥/١.
٣٠- ينظر: الترادف في اللغة: ٨٠-٨١.
٣١- دور الكلمة في اللغة: ستيفان اولمان: ١٠٩.
٣٢- معاني القرآن/ للفراء: ٨/٢-٩.
٣٣- صبح الاعشى: ١٧٥.
٣٤- أدب الكاتب: لابن قتيبة: ١٩٩-٢٠٠.
٣٥- ينظر: الأنصاف في مسائل الخلاف: ٧١/١، ٥٢٠/٢.
٣٦- أدب الكاتب لابن قتيبة: ١٨٤.
٣٧- سر صناعة الأعراب: ١٨٥/٢.
٣٨- ينظر: همع الهوامع: ٤٧٩/٣.
٣٩- المرتجل/ لابن الخشاب: ١٠٤.
٤٠- ينظر: اصول النحو العربي: ١١٤.
٤١-ينظر: في النحو العربي: قواعد وتطبيق/ مهدي المخزومي: ١٢٥، والفعل والنظام الفعلي في العربية/ د. ابراهيم السامرائي: ٢٧٧.
٤٢-ينظر: الفعل والنظام الفعلي في العربية: ٢٨٠-٢٨٧.
٤٣-ينظر: المصدر نفسه: ٥٦-٥٨.
٤٤- ينظر: في النحو العربي: : ١٢٥.
٤٥-ينظر: الفعل والنظام الفعلي في العربية: ٢٧٧.
٤٦- ينظر: في النحو العربي: قواعد وتطبيق/ مهدي المخزومي: ١٢٥.
٤٧-ينظر: المصدر نفسه/ ١٢٥.
٤٨- ينظر: الخصائص: ٣٧٩/٢.
٤٩-ينظر: دراسات في اللغة/٣٥، طراد الكبيسي:
٥٠- ينظر: معاني النحو: ٢٢٣/١.
٥١-أَمالي ابن الحاجب: ٤٠٩/١.
٥٢-العلل في النحو: ٢١٣.
٥٣- شرح المفصل لابن يعيش: ٩٧/٢.
٥٤-ينظر: الكتاب: ٢٩٣/١.
٥٥-ينظر: المصدر نفسه: ٢٩٣/١-٢٩٤، والارتشاف: ١١٩١/٣.
٥٦- الخصائص: ٣٨٠/٢-٣٨١.
٥٧-ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٩٧/٢.
٥٨-ينظر: المصدر نفسه: ٩٧/٢.
٥٩-ينظر: معاني النحو: ٢٤٤/١-٢٤٥.
٦٠-النحو الوافي: ٥٢٧/١.

٦١-الايضاح في شرح المفصل: ٥٧/٢.

٦٢- شرح التسهيل: ٣٩٠/١.

٦٣-المصدر نفسه: ٣٩٠/١-٣٩١.

٦٤-شرح الرضي: ٣٠٢/٤.

٦٥-ينظر: شرح التسهيل: ٢٤٢/٣.

٦٦-ينظر: شرح المفصل/ لابن يعيش: ٣١٠/١.

٦٧-الاشباه والنظائر في النحو: ٣٠٨/١.

٦٨- الكتاب: ٢٩١/١، وينظر: شرح الرضي: ٣١٢/١، والارتشاف: ٢١٧٩/٤.

٦٩- الكتاب: ٢٧٤/١، وينظر منه ايضاً: ١٣٨/١-١٣٩.

٧٠- ينظر: المقتضب: ٢٠٢/٣.

٧١- شرح المفصل ابن يعيش: ٩٢/٢، وينظر: شرح الرضي: ٤٨٠/١.

٧٢-شرح الرضي: ٦/٢.

٧٣- ينظر: الاتقان في علوم القرآن: ٥٧/٢.

٧٤-ينظر: شرح التسهيل: ٨٦/٢.

٧٥- الكتاب: ٢٩٥/١، و ٣١٨/١.

٧٦- شرح جمل الزجاجي: ٤٢١/٢ وينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٢٨/٢-٢٩.

٧٧- ينظر: الكتاب: ٢٨١/١، وشرح جمل الزجاجي، ٤٢١/٢، وشرح التسهيل: ٨٨/٢.

٧٨- الكتاب: ٢٨٢/١-٢٨٣.

٧٩- ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٢٧/٢-٢٨، وشرح التسهيل: ٨٨/٢-٨٩ وشرح التصريح: ٣١٥/١.

٨٠- ينظر: شرح جمل الزجاجي: ٤٢٠/٢.

٨١-ينظر: الكتاب: ٢٨٠/١.

٨٢- ينظر: المصدر نفسه: ٢٩٠/١.

٨٣- ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٦٨/٢، والارتشاف: ٣٦١/٢.

٨٤- أسرار العربية: ٢٧٥.

٨٥- شرح المفصل لابن يعيش: /٩٤، وينظر: الاتقان في علوم القرآن: ١٣٤/٢-١٣٥.

٨٦- الكتاب: ٢٩٣/٢-٢٩٤.

٨٧- ينظر: المصدر نفسه: ٢٩٣/٢.

٨٨- في النحو العربي: قواعد وتطبيق: ١٤٤-١٤٥

٨٩-العلل في النحو: ٢٤

٩٠-ينظر: في النحو العربي: قواعد وتطبيق: ١٤٤

٩١-العلل في النحو: ٢٤

٩٢-ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ١١٥/٢.

٩٣- ينظر: الارتشاف: ١٢٩٠/٣.

٩٤- الكتاب: ٢٢٤/١.

٩٥- المصدر نفسه: ١٧٣/٢.

٩٦- المصدر نفسه: ٢٩٥/٢.

٩٧- المصدر نفسه: ٢٩٤/٢، والديوان: ٢٢٧، والخزانة: ١١٢/٢.

٩٨- ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ١١٧/٢.

٩٩- ينظر: شرح الاشموني: ٣٤٦/١.

١٠٠- ينظر: الارتشاف: ١٢٩٧/٣، وشرح الاشموني: ٤١٨/١.

١٠١- الكتاب: ٢٧٥/٢.

١٠٢- المصدر نفسه: ٣٣٨/٢.

١٠٣- ينظر: شرح جمل الزجاجي: ٤٤٢/٢، وشرح المفصل لابن يعيش: ٢٤١/١.

١٠٤- الكتاب: ١٢٩/٢.

١٠٥- شرح المفصل لابن يعيش: ٢٤١/١.

١٠٦- ينظر: شرح الاشموني: ٢٠٥/١.

١٠٧- ينظر: المصدر نفسه: ٢٥١/١.

١٠٨- ينظر: المصدر نفسه: ٢٥١/١.

١٠٩- ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٢٤٢/١.

١١٠- ينظر: المصدر نفسه: ٢٤٢/١.

١١١- الكتاب: ٤٩٩/٣-٥٠٠، وينظر: الارتشاف: ١٧٩١/٤.

١١٢- ينظر: الارتشاف: ١٧٩٢/٤.

١١٣- ينظر: الكتاب: ٥٠٠/٣.

١١٤- ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٢٥٠/٥، ١٠٤/٩.

١١٥- الكتاب: ٥٠٢/٣-٥٠٣.

١١٦- ينظر: الارتشاف: ١٣٠/٣.

١١٧- الكتاب: ٢٤٦/٣-٢٤٧.

المصادر:

- القرآن الكريم
- الاتقان في علوم القرآن: جلال الدين عبد الرحمن بن ابي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: محمد ابو الفضل ابراهيم، الطبعة الرابعة، مكتبة ومطبعة المشهد الحسيني، القاهرة، ١٩٦٧م.
- أدب الكاتب، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت ٢٧٦هـ)، تح، محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٤، مطبعة السعادة، مصر، ١٣٨٢هـ-١٩٦٢م.
- إرتشاف الضَرَب من لسان العرب: أبو حّيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) تحقيق ودراسة الدكتور رجب عثمان محمد، مراجعة الدكتور رمضان عبد التواب، ط١، مكتبة الخانجي/ القاهرة/ ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.
- اسرار العربية: ابو البركات الانباري (ت ٥٧٧هـ)، تحقيق: محمد بهجت العطار، مطبعة الترقي، دمشق، ١٩٥٧م.
- الأشباه والنظائر في النحو: أبو الفضل عبد الرحمن الكمال ابو بكر جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ). تح: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية/القاهرة، ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م.
- أصول النحو العربي: الدكتور محمد خير حلواني، جامعة تشرين، اللاذقية، سوريا، ١٩٧٩م.
- أمالي ابن الحاجب: ابو عمرو عثمان بن الحاجب (ت ٦٤٦هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور فخر صالح سليمان قداره، دار الجيل/ بيروت، ودار عمّار/ عمّان، ١٩٨٩م.

- الأنصاف في مسائل الخلاف: الشيخ الأمام كمال الدين ابو البركات عبد الرحمن الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل/١٩٨٢م.
- الايضاح في شرح المفصل: ابو عمرو عثمان بن الحاجب، تحقيق: الدكتور موسى بناي العليلي، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٨٢م.
- البرهان في علوم القرآن: بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (ت ٨٩٤هـ) تح: محمد أبو الفضل ابراهيم، ط١، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، ١٩٥٨م.
- الترادف في اللغة: حاكم مالك لعيبي، الجمهورية العراقية، وزارة الثقافة والاعلام، دار الرشيد للنشر، ١٤٠هـ-١٩٨٠م.
- الحدود في النحو العربي: أبو الحسن علي بن عيسى الرماني (ت ٣٨٤هـ) ضمن كتاب (رسائل في النحو واللغة) تح: الدكتور مصطفى جواد، ويوسف يعقوب مسكوني، وزارة الثقافة والاعلام، دار الجمهورية/ بغداد ١٣٩٩هـ-١٩٦٩م.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: عبد القادر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ) مطبعة بولاق، ١٢٩٩هـ.
- الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني، تح: محمد علي النجار، الناشر دار الكتاب العربي، بيروت، ١٣٧١هـ-١٩٥٢م.
- دراسة الصوت اللغوي: الدكتور أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٧٦م.
- دور الكلمة في اللغة: ستيفن أولمان، تعريب الدكتور كمال محمد بشر، ط١، القاهرة، ١٩٧٥م.
- سر صناعة الاعراب: أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)، تح: محمد حسن محمد حسن اسماعيل،، الطبعة الاولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: قدم له ووضع فهارسه: حسن محمد، اشراف الدكتور إميل بديع يعقوب، الطبعة الاولى، الكتب العلمية، بيروت/لبنان ١٤١٩هـ-١٩٩٨م،.
- شرح التسهيل، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الاندلسي (ت٦٧٢هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، وطارق فتحي السيد، منشورات دار الكتب العلمية/ بيروت/ لبنان، الطبعة الاولى، ٢٠٠١م.
- شرح التصريح على التوضيح: خالد عبد الله الازهري (ت٩٠٥هـ)، دار الفكر، بيروت، (د. ت).
- شرح جمل الزجاجي: ابن عصفور الاشبيلي، (ت٦٦٩هـ)، تحقيق: الدكتور صاحب ابو جناح، الجمهورية العراقية، وزارة الاوقاف والشؤون الدينية، دار الرشيد للنشر، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.
- شرح كافية ابن الحاجب: رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي، (ت٦٨٦هـ) قدم له ووضع حواشيه وفهارسه: الدكتور اميل بديع يعقوب/ منشورات دار الكتب العلمية، الطبعة الاولى، بيروت/ لبنان، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.
- شرح المفصل للزمخشري: موفق الدين ابو البقاء يعيش بن علي يعيش الموصلي (ت ٦٤٣هـ)، دار صادر، (د. ت).
- العلل في النحو: ابو الحسن محمد بن عبد الله المعروف بابن الوراق (ت ٣٨١هـ) تح: مها مازن مبارك، الطبعة الاولى، دار الفكر المعاصر، بيروت لبنان، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
- الفعل والنظام الفعلي في العربية: الدكتور ابراهيم السامرائي، بحث في مجلة (المجمع العلمي العراقي)، مجلد/٦، لسنة ١٩٥٩م.
- في النحو العربي: قواعد وتطبيق، الدكتور مهدي المخزومي، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي واولاده بمصر، الطبعة الاولى ١٣٨٦هـ-١٩٦٦.
- كتاب سيبويه: ابو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠هـ) تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، ط٣، مكتبة الخانجي/ القاهرة/١٩٨٨م.
- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر: ضياء الدين نصر الله بن الأثير (ت ٦٣٧هـ)، حققه وعلق عليه: الشيخ كامل محمّد محمّد عويضة، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت/لبنان/١٩٨٩م.
- المدارس النحوية/شوقي ضيف، دار المعارف/ القاهرة/١٩٧٦م.

- المرتجل: أبو محمد عبد الله بن أحمد الخشاب (ت ٥٦٧هـ)، تح: علي حيدر، منشورات دار الحكمة، دمشق، ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م.
- معاني القرآن: أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت ٢٠٧هـ)، عالم الكتب / بيروت/ لبنان، (د. ت).
- معاني النحو: الدكتور فاضل صالح السامرائي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، بيت الحكمة، ١٩٨٧م.
- المقتضب: ابو العباس محمد بن زيد المبرد (ت ٢٨٥هـ)، تح: حسن محمد، ومراجعة الدكتور إميل بديع يعقوب، ط١، دار الكتب العلمية/بيروت/لبنان/١٩٩٩م.
- النحو الوافي: عباس حسن، الطبعة الثالثة، دار المعارف بمصر، ١٩٦٦م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت ٩١١هـ) تح: أحمد شمس الدين، ط١، منشورات دار الكتب العلمية/ بيروت/ لبنان/١٩٨٩م.